منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

مجلس القيادة الرئاسي .. نهاية حرب أم بداية صراع

ورقة مقدمة من منتدى مجال

ذو القعدة 1443هـ / يونيو 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

كثيرة هي السيناريوهات المتوقعة من إعلان التحالف عن تشكيل ما يسمى «مجلس القيادة الرئاسي»، الذي مثل بحد ذاته تجاوزًا للأطر القانونية والدستورية اليمنية، وكشف عن حالة التخبط والفشل التي وصل إليها التحالف بعد أكثر من سبعة أعوام من حربه على اليمن، عجز خلالها عن تحقيق أي من الأهداف التي اتخذ منها مبررًا لتدخله في اليمن، لكن ما طبيعة هذا المجلس وما هي الدوافع من وراء تشكيله؟

يناقش «منتدى مجال» في هذه الورقة: حيثيات تشكيل مجلس القيادة الرئاسي برئاسة رشاد العليمي، وسياقات هذا الإعلان، وأسباب تشكيله من منظور تحليلي وقانوني ودستوري، ومدى ارتباطه بعملية السّلام في اليمن؛ كونه جاء بالتزامن مع الهدنة الأممية والكثير من المتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

تفاصيل ما جرى:

في السابع من أبريل 2022م أعلن الرئيس المنتهية ولايته «عبدربه منصور هادي»، المقيم في العاصمة السعودية الرياض، في خطاب بثه التلفزيون، تشكيل مجلس قيادة رئاسي في اليمن، يُسلّم بموجبه صلاحياته له، وقال: «ينشأ بموجب هذا الإعلان مجلس قيادة رئاسي لاستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وأفوّض مجلس القيادة الرئاسي بموجب هذا الإعلان تفويضًا لا رجعة فيه بكامل صلاحياتي وفق الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية».

لم يمر أكثر من شهر على تشكيل المجلس حتى أصبح من شبه المؤكد أن هادي لم يتخلّ طوْعاً عن صلاحياته، وإعلان استقالته وتفويض مجلس رئاسي، بل إن كل هذا كان نتيجة اتفاق مسبق بين أعضاء الرباعية الدولية التي ناقشت مقترح تشكيل مجلس رئاسي أو تعيين نائبَين لهادي، أحدهما يمثّل الشمال والآخر الجنوب. كما أصبح واضحًا أن الأطراف والقوى اليمنية الموالية للتحالف عصفت بها الكثير من الخلافات، وإن ممثّلي «الإصلاح» في مشاورات الرياض رفضوا

المقترحَين بشكل كلّي، لتتطوّر الخلافات إلى مشادّات كلامية مع أعضاء «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، والذين طالبوا بعزل الأحمر، متّهمين إيّاه بإفشال تنفيذ بنود «اتفاق الرياض». ووفقاً لمصادر ديبلوماسية، فإنّ السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، تدخّل وفضّ الاجتماع، ولم تنعقد جلسة فريق الإصلاحات السياسية عقب ذلك، وبينما كان من المرجّح أن يتمّ إعلان اختتام المشاورات في السادس من أبريل كما هو محدَّد لها، تفاجأ الجميع بقرار عزل هادي ونائبه.

في خطابه التلفزيوني في السابع من أبريل، أعلن هادي تفويض صلاحياته كاملة للمجلس الرئاسي الذي سيتولى قيادة المرحلة الجديدة، ولكن الأهم في إعلانه أنه تضمن تنازلا من جانبه نهائيا عن صلاحياته مقر بأنه لا رجعة فيه؛ وهو ما يحتمل ضمنيا أكثر من رسالة لأكثر من طرف داخل وخارج اليمن، وأن دور منصور هادي انتهى، وأنه فشل في مهمته، وأن المرحلة الراهنة بالنسبة للتحالف السعودي الإماراتي وبعد رهان استمر سبع سنوات على الخيار العسكري وبعد أن خبر تداعيات الحرب ومخاطرها وثمنها الباهظ يتجه إلى تغيير أدوات اللعبة والعودة إلى الواقع، وربما منح فرصة أكبر للمفاوضات والحوار الديبلوماسي في مرحلة أولى مع الأطراف التي قبلت بالمشاركة في مفاوضات الرياض، على أن تكون هناك في مرحلة لاحقة جسور للتواصل مع الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة اليمنية صنعاء في حال عدم وقوع تقدم[1].

قراءة في السياق:

لا يمكن فصْل قرارات فجر الخميس 7 أبريل -التي أُقيل بموجبها الرئيس اليمني المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، ونائبه علي محسن الأحمر، وأنيطت جميع صلاحياتهما بمجلسٍ رئاسي مؤلّف من ثمانية أعضاء- عن سياق التطوّرات على مستوى الهدنة الإنسانية والعسكرية المُعلنة أخيراً في اليمن، فضلاً عن الأزمة الأوكرانية، والتجاذب في العلاقات الأمريكية - السعودية. إلّا أنّ العنصر الحاسم فيما وُصف بـ«الانقلاب الأبيض» على هادي وإجباره على التنحّي والجدل الدائر

حول البديل، ومن ثمّ نقل صلاحيات الرئيس إلى مجلس رئاسي، يكمن في مفهوم الشرعيّة الذي يُعتبر جوهرياً بالنسبة إلى التحالف السعودي - الإماراتي، كونه علّة الحرب والحجّة الأبرز لاستمرارها على مدى سنوات. تعتقد المملكة أنّ المسرحية التي أقدمت عليها ستوفّر لها الحّجة للنأي بنفسها عن الحرب، وأنّ الخطوة المذكورة هي من ضمن الإجراءات الممهِّدة لوقف إطلاق النار وإحلال السلام، وأنه بإزالة هادي - رمز هذه الحرب - يزول أحد أهمّ أسبابها بعدما كان وجوده على رأس ما يسمَّى «الشرعية»، المشرِّع لها، والمحرِّض على استمرارها، وأنّ من شأن تلك الإجراءات أن تفتح الباب على ديناميات سياسية جديدة قد تُحدِث خرقاً في جدار الأزمة، وإن كان من الصعب التكهّن بتداعياتها على المديَيْن المتوسّط والبعيد، خصوصاً أنّ بعض المكونات المشكِّل منها «المجلس الرئاسي» يستحكم فيها العداء[2].

لعل الجديد في النموذج الحديث الذي صنعه التحالف، هو أن المجلس الرئاسي الجديد ضم كل الأطراف والقوى اليمنية الموالية للتحالف، فقد جمع الفصائل التي موّلتها الإمارات خارج إطار «الشرعية» على مدى سنوات الحرب الماضية، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي ومليشيات طارق صالح ومليشيات العمالقة الجنوبية التابعة لأبو زرعة المحرمي ومليشيات النخبة الحضرمية التابعة للبحسني، فقد جاءت الفرصة المواتية لتقديمها على رأس السلطة، بعيداً عن هادي ونائبه محسن ومعهما حزب الإصلاح، في محاولة جديدة من دول التحالف لترتيب أوراقها لتكسب المعركة المتوقعة بعد الهدنة الإنسانية إن لم يتوصلوا إلى حلول مع صنعاء خلال شهري الهدنة.

مساعي التحالف -التي تقودها السعودية- المبذولة مؤخراً، على صعيد تورطها في الحرب على اليمن، والمأزق الصعب الذي أصبحت عاجزة عن الخروج منه، تبدو وكأنها محاولة أخيرة لتعميق ما بدأته منذ بدئها الحرب من تقسيم وتشظية اليمن لإضعافه، حتى تتمكن من تنفيذ مخططاتها وتنفيذ أهدافها بسهولة، حيث ظهر هذا التوجه في تكريس الفرقة والشتات حتى بين المكونات والفصائل التابعة لها والتي تقاتل في صفوفها منذ البداية، ويتضح ذلك من إطاحتها بحزب الإصلاح الذي كان أهم مكون يمني مؤيد لها، ومبارك لحربها على

اليمن، وحشد كل مقاتليه وإمكاناته للوقوف في صفها، ولا يزال مقاتلوه يتمترسون في مختلف الجبهات سواء في مأرب أو غيرها، وهو الأمر الذي أوصل غالبية اليمنيين -بمن فيهم قيادات وأفراد وناشطون مؤيدون للتحالف- إلى قناعة، مفادها أن تقسيم وتشظية اليمن هدف أساسي للسعودية، وأن الهدف واحد في شماله وجنوبه بالنسبة لها.

وبهذا فإن حزب الإصلاح (إخوان اليمن) هو المعني بالإزاحة من هرم السلطة ممثلاً بداعمه الأكبر علي محسن، وكانت قد عملت الإمارات على إزاحة الحزب طيلة الأعوام السابقة خصوصاً في المحافظات الجنوبية، كان آخرها عزل محافظ شبوة «بن عديو» وتنصيب القيادي المؤتمري «عوض الوزير». وتطمح الإمارات من خلال تشكيلة المجلس الجديدة بحسب ما يقوله مراقبون إلى تعيين محافظين لـ «مأرب» و«تعز» موالين لها، لتقضم ما تبقى من حزب الإصلاح[3].

قراءة في أعضاء المجلس:

كتبت مراسلة «وول ستريت جورنال» إيلين كنكمير في 1 أكتوبر 2010: إذا عدنا إلى تاريخ اليمن الحديث وبحثنا عن المشكلة الكبرى في اليمن، نكتشف أنها ليست تنظيم القاعدة، كما أنها ليست الحركة الشيعية في شمال أو الحركة الانفصالية في جنوب. ولا ارتفاع معدل البطالة، ولا ارتفاع معدل الوفيات أو سوء التغذية المرتفع. في حين أن كل هذه العوامل مأساوية، وكلها بالطبع خطيرة، المشكلة الكبرى في اليمن هي «القيادة». كانت دائما فاسدة وقصيرة النظر وتدار بشكل سيء.

الفساد، أو إساءة استخدام السلطة من أجل الربح، متجذر بعمق في الاقتصاد السياسي اليمني. على مدى عقود، نرى القادة السياسيون ينتزعون عائدات مؤسسات الدولة لتستفيد منها قلة مختارة. الفساد الإداري والمحسوبية شائعاً في الحياة اليومية. شرعية الدكتور رشاد العليمي امتداد لهذه النخبة الفاسدة التي أرسى أسسها الرئيس صالح. لنبدأ برسم صورة موجزة للفساد المتجذر في النخبة السياسية اليمنية مرتبطة بشكل أساسي بأمريكا والسعودية[4].

لعل من أوضح الصور العامة عن المجلس الرئاسي الذي شكله تحالف الحرب على اليمن هو أنّ أعضاءه الثمانية لديهم خلفية عسكرية وأمنية، إذ يمثّل أربعة منهم قوى وكيانات عسكرية مستقلّة على الأرض، وهم:

عبد الرحمن أبو زرعة، ممثّلاً «ألوية العمالقة».

طارق صالح، ممثلاً «حرّاس الجمهورية» في الساحل الغربي.

عيدروس الزبيدي، ممثّلاً «المجلس الانتقالي الجنوبي».

سلطان العرادة، ممثلاً فرع «حزب الإصلاح» في مأرب.

ويبدو أنّ السعودية هدفت من توزيع المناصب على الوكلاء الفاعلين، إلى إعادة ترتيب وضْع وكلائها وتأطيرهم في هيكلية سياسية وعسكرية واحدة بعد الفشل الميداني وانسداد الأفق السياسي الذي خلّفته مرحلة هادي، بما يمكن أن يوظّف لمقتضيات مرحلة التفاوض مع صنعاء من منطلق عسكري وسياسي موحّد.

وبحسب إفادة مصدر لـ «منتدى مجال» بأن المهندسين لتركيبة المجلس الرئاسي اختاروا رشاد العليمي رئيساً؛ لكونه أضعف الأعضاء، وأن قوته في ضعفه؛ ومن أجل تهدئة بقية الأعضاء الطامحين لرئاسة المجلس، ويبقى الطموح باقياً لدى الأعضاء نتيجة ضعف رشاد العليمي.

وليس بعيدًا عن هذا ما ذكرته صحيفة «الوول ستريت جورنال الأمريكية» من خلال مقال للمحلل السياسي والعسكري «روبرت مالي» أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط، والذي يقول: إن «تشكيلة المجلس» المكون من ثمانية أعضاء: أربعة من شمال اليمن، وأربعة من جنوبه، سبعة منهم قادة عسكريين ولديهم خلفية عسكرية وأمنية كبيرة ويمتلكون خبرات طويلة في مقارعة الحوثيين، حيث سبق لتلك القيادات خوض قتال مباشر مع الجماعة.. وهذا يعد مؤشر واضح على أن هذا المجلس سيتحول بلا محالة إلى مجلس حربي لقتال الحوثيين[5].

كما كان لافتًا أن تحالف الحرب على اليمن تقاسم النفوذ داخل المجلس حسب المعطيات الميدانية في الخارطة اليمنية، وتمثّلت الإمارات في المجلس - في حصّة

الجنوب - عبر كلّ من رئيس «الانتقالي» عيدروس الزبيدي، و«ألوية العمالقة» السلفية عبد الرحمن أبو زرعة، ومحافظ حضرموت فرج البحسني، إضافة إلى طارق صالح في حصّة محافظات الشمال. وبينما نال حزب «المؤتمر» ثلاثة مقاعد شغلها إلى جانب صالح، رئيس المجلس نفسه رشاد العليمي، ومستشار هادي، عثمان مجلي، حظي حزب «الإصلاح» بمقعدَين لمدير مكتب هادي عبد الله العليمي باوزير، ومحافظ مأرب سلطان العرادة وهم حلفاء السعودية.

دوافع التحالف من إزاحة هادي:

فرضت العمليات العسكرية اليمنية الأخيرة التي طالت الإمارات تحت مسمى عمليات «إعصار اليمن» بمراحلها الثلاث، وطالت السعودية تحت مسمّى عمليات فك الحصار، على دول التحالف ورعاتهما الغربيين مراجعة شاملة للمشهد اليمني، إذ جاءت تلك العمليات بعد سلسلة متواصلة من فشل التحالف العسكري والسياسي والاقتصادي على مدى سنوات الحرب الماضية، وهنا يمكن إيجاز أهم الدوافع للتحالف والرعاة الغربيين في دافعين أساسين هما:

الأول: عسكري

ترى القيادة اليمنية أن العامل العسكري يمثل الأولوية لدى تحالف الحرب على اليمن، سواء من ناحية فشل حربه العسكرية أو لناحية إعادة تشكيل القوى اليمنية الموالية للتحالف في فريق واحد؛ لمواجهة قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، وهذا ما أكده قائد أنصار الله، في 11 أبريل خلال كلمة متلفزة له، «إن دول التحالف وصلت إلى نقطة مسدودة أمام صمود الشعب اليمني»، مضيفا «إن قوى التحالف وصلت إلى الفشل الذي عرفه كل العالم ويتحدث به الجميع، وأنها فشلت في تحقيق أهدافها وتكبدت الهزائم، فيما حقق الشعب اليمني الكثير من الانتصارات».

صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، ذكرت في تقرير نشرته بعد يومين من إعلان تشكيل المجلس الرئاسي، أن الإجراء السعودي وتشكيل مجلس رئاسي بديل

لهادي وطاقمه، يأتي في سياق مساعي دول التحالف للخروج من مأزقها المتعاظم في اليمن.. مشيرةً إلى أن سنوات الحرب السبع التي تشنها على اليمن عصفت بشبه الجزيرة العربية، ووصلت أضرارها إلى البنية التحتية النفطية في الإمارات والسعودية، في إشارة إلى تمكن قوات صنعاء من تطوير طائرات مسيّرة وصواريخ باليستية استطاعت الوصول إلى عمقي الدولتين، وحملت رسائل لا مجال لتجاهلها، بل سببت الهلع لدى نظامي الدولتين وحكامهما.

أما فيما يخص الأطراف اليمنية الموالية للتحالف، فقد أعلن نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي صراحة، أن الموضوع العسكري يمثل الأولوية لدى المجلس، وذلك خلال تصريحات صحفية في التاسع من أبريل، حيث قال: إن الهدف خلال المرحلة المقبلة صنعاء، وأن عدن ستكون عاصمة ومنطلق لتحرير كل اليمن.

وشدد النائب الزُبيدي، خلال لقائه، بالصحفيين المشاركين في المحور الإعلامي من المشاورات اليمنية – اليمنية التي انعقدت في الرياض، على وحدة الصف وتوحيد الجهود لمواجهة ما وصفه بالمشروع الحوثي.. مضيفا «لن نظل سبع سنوات أخرى، يجب حسم المعركة مع الحوثيين في سبعة أشهر. ونحن متجهين إلى صنعاء وكل شبر في اليمن»[6].

وفي هذا الإطار، قالت صحيفة الـ «وول ستريت جورنال» الأمريكية، إن الأسباب الرئيسية التي دفعت الرياض لتشكيل هذا المجلس، هو تنامي قوة الحوثيين العسكرية وامتلاكهم أسلحة استراتيجية ونوعية تهدد المملكة ومنشآتها النفطية.

وبحسب الصحيفة فإن خبراء عسكريون أكدوا للأمير الشاب «محمد بن سلمان» استحالة إيقاف الهجمات الحوثية على الأراضي السعودية واستهداف منشآتها الاقتصادية والحيوية لا سيما المنشآت النفطية، مستشهدين بالهجوم الأخير على منشآت «أرامكو» في جدة، إلا بالقضاء على الحوثيين وتدمير ترسانتهم العسكرية من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وهذا لن يتم إلا بتوحيد صفوف اليمنيين تحت قيادة موحدة تمهيدًا لخوض معركة الحسم.

ووفقًا لهذا فإنّ المرحلة القادمة ستتوقف على نجاح المجلس الجديد في حشد

الدعم على الأرض واستعداده لخوض المعركة الحاسمة، من خلال تفعيل القواعد العسكرية وتفعيل الطيران الحربي للجيش اليمني، وشراء طائرات حربية حديثة ومتطورة جديدة، إلى جانب طائرات «بيرقدار» التركية التي ستكون حاضرة بقوة في المعركة القادمة، وكذلك استدعاء الطيارين اليمنيين، وصولًا إلى الاعتماد الذاتي بكل شيء في الحرب بعيدًا عن مشاركة التحالف، وفي حال تم ذلك سيؤدي إلى إجبار الحوثي على السلام أو ستكون معركة يمنية- يمنية بامتياز. كما يؤكد الخبراء العسكريون أن الهدنة المعلنة ما زالت «هشة»؛ ما يؤكد حتمية استئناف العمليات القتالية بين الجيش اليمني والحوثيين في القريب العاجل، كما أن تطبيق بنود هذه الهدنة سيكون «معقداً للغاية» نظرًا لمعطيات الميدان[7].

بناء على ذلك، يمكننا القول: أن الخيار العسكري لا يزال قائما بقوة، ولكنه مختلف عن النموذج السابق بأنه سيكون بأدوات يمنية. وهذا ما يمكن قراءته من تركيبة ما سمي «المجلس الرئاسي» فهو أشبه بمجلس عسكري، كل أعضائه ذوي خلفيات عسكرية وميليشاوية، وهم قادة جيوش على الأرض. على الرغم مما ورد في إعلان تشكيلة المجلس برئاسة العليمي، من أن المهمة الأولى للمجلس، سياسية، وهي التفاوض مع القوى الوطنية في صنعاء. ولنجاح ذلك تراهن السعودية على الآتي:

- تراهن السعودية على حرب يمنية - يمنية، ولن تعدم الطرق والوسائل لدعم أدواتها في المعركة، حتى إن حاولت شكليا النأي بنفسها عن التدخل المباشر. وبغض النظر عن نتائج هذه الحرب، إلا أنها ستضمن لها بقاء اليمن ضعيفًا ومفككًا، وهذا يعد هدفا استراتيجيا بالنسبة للسلطات السعودية المتعاقبة.
- تراهن السعودية على التفاف شعبي ودولي خلف « شرعيتها الجديدة».
- تراهن على تأثير معاناة الناس التي خلقتها بالحرب والحصار خلال سبع سنوات، ورغبتها في قبول أي حلول تقود إلى رفع تلك المعاناة، بغض النظر عن السيادة والوصاية وغيرها من القضايا الوطنية[8].

ومع كل هذه الرهانات وغيرها التي تعول عليها السعودية للخروج من مأزقها،

إلا أن صنعاء ترى بأن معركتها هي مع التحالف السعودي، وأنها لن تنجر إلى فخ ترتب له دول التحالف، وأنه لن يوقف أدوات الداخل إلا المواجهة المباشرة مع المحرك الرئيس.

الثاني: سياسي

كثيرة هي التفسيرات التي تشرح الأهداف السياسية لتحالف الحرب على اليمن، من إنهاء شرعية هادي وإيجاد مجلس رئاسي جديد، لعل أهم تلك التفسيرات، هي التي تقول أن السعودية أدركت متأخّرة جداً، أنّ الرهان على استمرار أسطورة ما قالت السعودية أنه «الرئيس الشرعي» خاسر، بل حتى أن الرئيس المُقال أصبح، منذ وقتٍ طويل، عقبةً حقيقية أمام إمكانية خروجها من المستنقع اليمني، فيما تبيّن أنّ الحرب التي شنّتها على اليمن بدعوى إعادته إلى العاصمة صنعاء، أسقطها الشعب اليمني منذ الأشهر الأولى للحرب.

ولم يكن الاستمرار بالحرب، طوال السنوات الماضية، إلّا من باب المكابرة والعناد والاستخفاف بقدرة الشعب اليمني والرهان على استسلامه. وأن المملكة العربية السعودية قد شرعت بخطوات عملية لإخلاء مسئوليتها من الحرب والأزمة اليمنية ورفع يدها عن الوضع تماما- أو هكذا تخطط المملكة- في محاولة منها للخروج من ورطة وكابوس لطالما أرّقها وأرهقها بشدة واستنزف طاقاتها، وضرب سمعتها السياسية والعسكرية والأخلاقية بالصميم، وأضرت برمزيّتها الإسلامية، بوضع الحمل من على كاهل المملكة وإلقائها على عاتق اليمنيين أنفسهم، يتلمسون طريقهم للسلام والمصالحة وحل مشاكلهم بأنفسهم.

وبالتالي فإن السعودية تهدف من خلال مجلس القيادة الرئاسي، إلى ضمان بقاء الوصاية والهيمنة على القرار اليمني، والدفع بالقوى الموالية لها إلى رأس هرم السلطة، وتعزيز نفوذ التشكيلات العسكريَّة التي أنشأتها.

وهناك من يرى في خطوة التحالف باستبعاد هادي وعلي محسن واستبدالهما بما يسمى «المجلس القيادي الرئاسي» يعني انتقال السعودية إلى خطة جديدة للمواجهة باستخدام هذا المجلس، وأن تلويح السعودية بإنهاء تدخلها العسكري في

اليمن وضرورة البحث عن حل سياسي، لا يعني تخليها عن الخيار العسكري، بل أنه نوع من المناورة فقط.

التحديات أمام المجلس الرئاسي:

لا تكمن مشكلة المجلس الرئاسي الجديد، في كونه مجلسًا غير شرعي في القانون والدستور اليمني، وحسب، بل أيضا في كمية التناقضات البينية بين مكوناته المتناحرة على امتداد مناطق سيطرتها في المحافظات الجنوبية، إلى جانب ضعفها عسكريًا وسياسيًا، وافتقارها لأي قاعدة شعبية حقيقية تساند موقفها، إذ تتكئ على قواعد افتراضية وهشة.

ففي ظل المعارضة الشديدة التي يبديها الانتقالي، للمجلس الرئاسي، ورفض الزبيدي أمام الكاميرات أداء اليمين الدستورية بما يتعلق بالوحدة، وتحريك محسن والإصلاح ورقة «القاعدة»، للعودة مجددًا إلى هرم السلطة؛ يبقى المجلس الرئاسي الجديد مجرد فريسة سهله لفصائل التحالف المتناحرة.

ما يمكن ملاحظته في خضم التطورات الأخيرة، حجم السخرية الشعبية تجاه مجلس العليمي، والطريقة التي تم من خلالها الإعلان عنه، والأحداث التي رافقته، بدءا من تشكيل وحدات من القوات الأمريكية لحماية أعضاء المجلس في عدن، ونسبة المشاركة الضئيلة لنواب هادي، في أول اجتماع لبرلمان البركاني في المدينة، والذي لم يحضره سوى 16 نائبًا من أصل 100 نائب.

بالتالي، فإن كل تلك الأحداث، تعكس أولًا عدم وجود أي قاعدة شعبية حقيقية للمجلس، الذي يضم نفس الأدوات السابقة، ونفس الشخصيات، التي لاقت سخطا واسعا طوال السنوات الماضية، في ظل ارتهانها للقوى الخارجية، وتسليمها البلاد قربانًا للمشاريع والمصالح الأمريكية والسعودية والإماراتية، وقيام مسؤولي ما كان يسمى بـ«الشرعية»، بنهب الثروات وأقوات اليمنيين، وتسببهم في أسوأ انهيار للأوضاع الاقتصادية والأمنية في تاريخ البلاد.

وهنا يمكننا تلخيص أهم التحديات أمام التحالف والمجلس الجديد في الآتي:

توحيد القيادة:

يرى العديد من الخبراء أن التحدي الحقيقي أمام السعودية في اليمن -بعد الإعلان عن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي- يكمن في إعادة الثقة التي ما زالت معدومة بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي. وأن الصور التي تُظهر قيادة مجلس القيادة الرئاسي -التي كانت متباينة في السابق- وهي تتصافح وتتبادل الابتسامات، ليست معياراً لنجاح مجلس القيادة. وأن الميدان هو المحك الحقيقي لنجاح التجربة، وهذا هو التحدي الحقيقي أمام السعودية في اليمن خلال المرحلة القادمة[9].

أجندة التحالف الخاصة:

يرى العديد من الخبراء أن تشكيل «المجلس الرئاسي» لم يأتِ من فراغ ولا حبًا في اليمنيين، بل لحاجة في نفس دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات اللتان تحاولان الخروج من مستنقع الحرب، تشير التشكيلة الجديدة إلى أن ثمة أهداف لا علاقة لها بالسّلام في اليمن، فالسعودية والإمارات اللتان اكتوتا خلال السنوات الأخيرة بنيران الحرب وقد امتد لهيبها إلى شرايين حياتهما الاقتصادية ومراكز عصب التجارة فيهما، تخططان من خلال المجلس الجديد لإيجاد وكلاء أقوياء على الأرض؛ لعلهم يستطيعون إعادة التوازن إلى الخارطة العسكرية اليمنية التي استطاعت قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية إحداث تغييرات عسكرية مهمة فيها؛ وخاصة خلال العامين الماضيين. وهذا يعني أن أعضاء المجلس سيخضعون للمساءلة أمام الدول التي عيّنتهم، وليس أمام الأحزاب السياسية أو النخب اليمنية، لذلك ستمثل الأجندة والمطالب الخارجية أولوية لدى المجلس الجديد على مطالب الشارع اليمني[10].

ووفقًا لهذا، فإن ولادة «المجلس الرئاسي» كانت عملية قيصرية اقتضت المصلحة الخارجية وجوده أكثر منها المصلحة اليمنية، فهو وبحسب تأكيدات سعودية وخليجية منوط به القيام بتذويب الخلافات داخل كيانات المعسكر اليمني المنضوي تحت راية التحالف، ورص جبهته السياسية ليتسنى له الشروع

بمفاوضات لا لمواصلة الحرب، مفاوضات تتكلم بصوت واحد مع الطرف الرئيس الآخر بهذه الأزمة وهذه الحرب، ما يقولون أنه (الحركة الحوثية)، التي تخوض معها السعودية مشاورات غير معلنة ولكنها على ما يبدو مثمرة، انعكست ثمارها من خلال إعلان هدنة عسكرية – ما تزال صامدة برغم الخروقات الطفيفة - وفتح المطارات ورفع الحواجز والنقاط وتبادل الأسرى، وتلطيف الخطاب الإعلامي[11].

وفقا لهذه المعطيات فإن السعودية والإمارات قد تعملان على إيجاد سلام ناقص، أو تحويل دفة الحرب على اليمن إلى أهلية؛ لإعفاء السعودية التي عرضت المليارات لقاء مسامحتها من تبعات الحرب المدمرة.

كما تُعد نوعية العلاقة بين المملكة السعودية والمجلس الرئاسي أحد التحديات المهمة أمام المجلس، فمن المعروف تاريخيًا أن السعودية في علاقتها مع اليمنيين لا ترضى أن يكون لها شركاء بل أتباع، وعلى ما يبدوا أن المجلس الجديد لن يكون استثناء في السياسة السعودية.

فبحسب ما نقل موقع «هنا عدن» الإخباري عن تحركات سفير المملكة ومسؤول الملف اليمني، فقد أكدت مصادر سياسية للموقع عن تحركات مكثفة يقوم بها السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، للامساك بزمام المبادرة وتهيئة أعضاء مجلس القيادة الرئاسي لتلقي توجيهاتهم عبره. وبحسب المصادر فإن آل جابر لمّح لعدد من أعضاء مجلس القيادة الرئاسي بأنه هو من جلبهم للمجلس واقترح أسماءهم، وبالتالي عليهم التقيد بالخطوط العريضة التي سيرسمها لهم. واستغربت المصادر هذا السلوك الذي لا ينم عن تغيير في السياسة السابقة التي كان يتعامل بها السفير مع الرئيس السابق وهو ما يعني استمرار الآليات السابقة التي أوصلت الوضع إلى طريق مسدود[12].

مدى قانونية المجلس:

تُعد قانونية المجلس الرئاسي الذي شكله التحالف واحدة من أهم التحديات، إذ يفتقر المجلس للأسس القانونية والدستورية التي يفترض أن يكون أنشأ بموجبها،

حيث تم إنشاء هذا المجلس الرئاسي، الذي يعد أعلى سلطة سياسية في البلاد، بدون سند قانوني أو مرجعية دستورية، كما أن قرار تشكيله -على فرضية أن إعلان هادي لم يكن تحت الضغط- غير دستوري، بالإضافة إلى أن الظروف والملابسات التي رافقت التشكيل سواء من حيث المكان أو التوقيت والشكل غير شرعية هي الأخرى. ووفقا لخبير القانون الدولي والدستوري، الدكتور محمد رفعت، فقد حددت المواد 115 و116 من دستور اليمن الحالي طرق تنحي الرئيس، بأن عليه:

- التقدم بالاستقالة مباشرة لمجلس النواب.

- أما تفويض سلطته لنائبه لمدة 60 يوما، تتم بها انتخاب رئيس، وبحال تعذر تولي النائب يتولى رئيس مجلس النواب الرئاسة. وعليه فإن المجلس الرئاسي غير شرعي ومنعدم الصفة قانونا[13].

بدوره اعتبر خبير القانون الدولي والدستوري، الدكتور محمد على السقاف، «الإعلان الرئاسي الصادر بتاريخ 7 إبريل 2022 لا علاقة له بالدستور اليمني الذي لم يخول لرئيس الجمهورية أي صلاحيات للتنازل عن سلطاته لأي طرف آخر إلا بموجب ما هو منصوص عليه في الدستور الذي يقضي فقط في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بأن يتولى مهام الرئاسة لمدة لا تزيد عن ستين يوما وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس معًا يتولى الرئاسة مؤقتا»[14].

ووفقا لهذا، فإن صانع القرار السعودي الذي دفع لتشكيل المجلس واتخذت من مشاورات الرياض غطاء لذلك، لم يحسب حساب هدمه لكل المرجعيات الدستورية التي تستند عليها ما يقول أنها (الشرعية)، ويتكئ عليها التحالف في حربه على اليمن منذ سبعة أعوام. وبهذا لم يلتفت التحالف إلى الثغرة التي أتاحها تشكيل المجلس أمام المجتمع الدولي للاعتراف بالمجلس السياسي الأعلى في صنعاء، كونه سلطة موجودة على أرض الواقع مقابل سلطات أخرى موازية في الساحة، جميعها لا تستند إلى شرعية دستورية[15]. رغم الشرعية الثورية التي يتميز بها المجلس الرئاسي في صنعاء.

جاء تشكيل مجلس القيادة الرئاسي خارج إطار الترتيبات الدستورية وقواعد المرحلة الانتقالية، لكنه يعكس التغييرات التي حصلت على الأرض خلال السنوات الثلاث الماضية والتوافق بين السعودية والإمارات وحلفائهما من القوى السياسية والعسكرية لتقاسم السلطة والنفوذ في المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة جماعة الحوثي، ويبدو المجلس مثل هيئة يتقاسمها النفوذ الإماراتي والسعودي[16].

صنعاء بدورها ترى في تشكيل المجلس الرئاسي اليمني في الرياض، نهاية لما يسمى الشرعية. فقد علق رئيس وفد التفاوض في سلطة صنعاء وناطق حركة أنصار الله محمد عبدالسلام، على إنشاء المجلس بأنه سقوط لما تسمى الشرعية .. مضيفًا «كل ذرائع العدوان والحصار سقطت» مؤكداً أن تشكيل المجلس الرئاسي تعد إجراءات لا شرعية لها وهي صادرة من جهة غير شرعية ولا تملك أي صلاحية لا دستورية ولا قانونية ولا حتى شعبية، وصدرت خارج اليمن شكلا ومضمونا، والشعب اليمني ليس معنيا بما يقرره الخارج في شؤونه الداخلية، واليمن ليس قاصرًا حتى يهندس له الآخرون شكل دولته وحكومته ويقررون له حاضره ومستقبله[17].

الخلافات والتباينات بين القوى اليمنية

المتأمل لتشكيلة المجلس الرئاسي، يجد أنه ضم أكبر عدد ممكن من المليشيات العسكرية المؤثرة والتابعة لتحالف الحرب على اليمن، وهذه المليشيات التي تجتمع لأول مرة تحت سقف واحد، يمكن أن تكون أداة قوة في مواجهة من يقولون أنهم الحوثيين، ولكنها أيضًا أداة خطيرة لجلب المزيد من الانقسامات الداخلية في ما بينها البين على أرض الواقع، حيث أن مليشيات طارق ومليشيات العمالقة تعتبر من المليشيات التي أنشأتها الإمارات؛ لتكون تحت رايتها، بينما مليشيات وألوية حزب الإصلاح تحت مسمى الشرعية تخضع لأجندات سعودية بحتة تختلف كليا عن نوايا وتحركات الإمارات.

ولعل هذا التباين هو ما دفع «غريغوري جونسن»، العضو السابق في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن إلى التشكيك في قدرة المجلس على توحيد كل القوى المتباينة، ففي تغريدة له على تويتر، قال: «من الواضح تماماً أن

هذه محاولة أخيرة لإعادة تشكيل شيء يشبه الوحدة داخل التحالف المناهض للحوثيين، لكن المشكلة هي أنه من غير الواضح كيف يمكن لهؤلاء الأفراد المختلفين، وكثير منهم لديهم آراء متعارضة تماماً، أن يعملوا معاً. وبالتالي، يمكن لنا أن نسأل، ما مصير مثل هذه القوات المتضادة في المرحلة اللاحقة؟ وكيف يمكن أن تجتمع سلفية العمالقة بجهوية الانتقالي وبأحلام طارق عفاش وسلوكيات العرادة؟ وكيف يمكن جمع أو طي كل هذه الاختلافات الجوهرية بعد انتهاء الخطر الأساسي؟[18].

إشكالية الانتقالي ومشروع الانفصال:

فجأة وبدون سابق إنذار أو حتى تهيئة شعبية، تخلّى المجلس الانتقالي عن مطالب استعادة الدولة «جنوب اليمن»، وظهر كطرف أساسي في مجلس القيادة، وقد حصل على ثمن مقعد في «الرئاسة»، كما تفاجأ الكثير بوجود عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي في قيادة المجلس الرئاسي، والذي كما نعرف أن مشكلة الانتقالي في جذورها مع اسم وكيان الدولة اليمنية ككل، وليس مع حزب أو طائفة كما بقية الأحزاب أو الأطراف المشكلة في المجلس، بالتالي ما هو الثمن الذي تحصل عليه الانتقالي مقابل وجود الملك الأبيض في خطوط تماس الفريق الأسود؟ ماهي الضمانات التي قدمت للانتقالي كي يقوم بهذه النقلة؟ هذه المغامرة؟ وماذا تعني كلمة مناقشة قضية شعب الجنوب في كلمة رئيس الحكومة لأول مرة؟ حق تقرير المصير لاحقا[19].

لكن ما كان تخوفات أصبح مع مرور الأيام وقائع على الأرض، ففي 28 مايو كشف المجلس الانتقالي الجنوبي عن أزمة عميقة مع المجلس الرئاسي الذي يرأسه العليمي. الانتقالي وفي بيان رسمي عاد للحديث عن مشاكل سابقة مع نظام هادي، متهما المجلس الرئاسي بتهميشه وإقصائه من مفاوضات تمديد الهدنة، وكذا المفاوضات الجارية في العاصمة الأردنية عمّان بشأن تمديد الهدنة.

وطالب في البيان الصادر عن اجتماع لهيئة رئاسة المجلس برئاسة اللواء أحمد سعيد بن بريك، بالإسراع بتشكيل الوفد التفاوضي المشترك وفقًا لمخرجات اتفاق

الرياض، مؤكدا رفضه ما قال أنه التفرد بإدارة ملف المفاوضات بما في ذلك المفاوضات الجارية لتمديد الهدنة وفتح الطرقات، مشيرًا إلى أن أي حديث عن مرجعيات لاتفاقيات أخرى لم يشارك فيها المجلس، غير مُلزمة للمجلس ولا يعتد به. كما أنه لحد اليوم لا زال متحفظًا على الكثير من الخطوات التي يقوم بها المجلس التي كان أهمها إعادة الهيكلة العسكرية التي يتم بموجبها توحيد كل المليشيات العسكرية تحت قيادة واحدة.

تغليب العسكري على السياسي

هناك من يقول بأنه كان حري بمجلس القيادة الرئاسي أن يضم أحزابًا تعكس هويات سياسية، لكن أبرز قادة الأحزاب والقيادات المستقلة، الذين كان بإمكانهم إضفاء الشرعية السياسية والطابع المدني للمجلس الرئاسي، استُبعدوا من دائرة صنع القرار المباشر، ليصبحوا جزءًا من هيئة استشارية مكونة من 50 عضوًا، هنا فقط يجد المرء ممثلي الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري والأحزاب السياسية الأخرى[20].

هذه الخطوة التي اتخذها التحالف بشكل أحادي، أقصت المكونات السياسية والحزبية، وأحلت محلها قادة فصائل عسكرية، أنشئت جميعها خارج سلطة ما يقول التحالف أنه الدولة، وتتلقى غالبيتها أوامر مباشرة من السعودية والإمارات، وهو ما يعني فرض أمر واقع على جميع المكونات، وجعلها محتكمة لهذه القيادات العسكرية المعينة في المجلس، كما أنه ملاحظ أن اختيار التحالف لأعضاء المجلس اعتمد على حضورهم العسكري على الأرض. فطارق صالح يقود الفصائل في الساحل الغربي، وأبو زرعة المحرمي لديه العمالقة والدعم والإسناد والحزام الأمني جنوبًا، وسلطان العرادة لديه فصائله الخاصة في مأرب، ومثله فرج البحسني الذي يقود المنطقة العسكرية الثانية في حضرموت، ناهيك عن عثمان مجلي الذي يملك فصائل على الحدود، في حين لدى العليمي نفوذ في تعز وقد يكون اختياره أيضًا مراضاة لجناح المؤتمر بقيادة هادي[21].

تباين التوجهات السياسية لمكونات المجلس

المتأمل في هذا المجلس يدرك بأنه غير متوافق، سواءً من الناحية الأيديولوجية أو الفئوية أو الجهوية، وهذا بدوره يجعل منه مجلساً غير متماسك وقابل للتغيير حسب المعطيات على الأرض، ولعبة التحالفات السياسية والعسكرية قائمة في هذا المجلس، والأحداث السابقة التي حصلت بين مكوناته تعطينا هذا المؤشر، فجبهتهم الداخلية كانت في صراع مستمر ربما أكثر من صراعهم مع قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، ومرجع ذلك لتضارب المصالح والأجندات القتالية[22].

يرجِّح مراقبون استحالة التوافق بين هذه المكونات المتقاتلة مناطقياً والمتباعدة عقائدياً. وفي هذا السياق، قال الوزير السابق للنقل في حكومة هادي، صالح الجبواني، إنّ قيام التحالف السعودي - الإماراتي بإيصال «الشرعية» إلى مرحلة الإهلاك الكامل، ثم الانقلاب عليها ومركزة قادة ميليشياتها في مجلس رئاسي غير دستوري يقود الدولة، سيُشَرعِن الكانتونات القائمة، وسيقود عملية تفكيك البلد، وصولاً إلى مرحلة التقسيم اللاحقة، إن لم ينفجر قبل إتمام هذه العملية لعدم تجانسه. وفكرة مجالس الرئاسة في اليمن قديمة، إذ تمّ اللجوء إليها سبع مرات منذ عام 1962 وجميعها فشل في تحقيق الأهداف التي شُكِّلت من أجلها. وحديثاً، وخصوصاً في الحرب على اليمن، طُرحت هذه الفكرة أكثر من مرّة في المداولات السياسية، بما فيها المفاوضات التي جرت في الكويت عام 2016 بين السعودية وممثّلين عن «الشرعية» من جهة، ووفد صنعاء من جهة أخرى، لكن اشتراطات السفير الأمريكي لدى اليمن حالت دون الوصول إلى اتفاق[23].

عودة التنظيمات التكفيرية إلى الساحة:

بحسب العديد من الوكالات والصحف الغربية، فقد عمد التحالف منذ إعلان حربه على اليمن في مارس 2015 إلى إبرام صفقات مع التنظيمات التكفيرية؛ للانخراط في صفوف قواته التي تقاتل في اليمن، ففي أغسطس من العام 2018 ووفقًا لوكالة «أسوشييتد برس» فإن التحالف أبرم اتفاقات سرية مع تنظيم القاعدة التكفيري للانضمام إلى التحالف والمشاركة في حربه ضد من يقول أنهم

الحوثيين، إذ تقول الوكالة أنه في أحد النزاعات، تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها العرب - وخاصة الإمارات العربية المتحدة - بهدف القضاء على فرع المتطرفين المعروف باسم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. لكن المهمة الأكبر هي كسب الحرب الأهلية ضد الحوثيين. وفي تلك المعركة، فإن مقاتلي القاعدة هم في الواقع على نفس الجانب الذي يقوده التحالف الذي تقوده السعودية، وبالتالي الولايات المتحدة.

ونقلت الوكالة عن مايكل هورتون، وهو زميل في مؤسسة جيمس تاون، وهي مجموعة تحليلات أمريكية تتعقب الإرهاب قوله: «إن عناصر الجيش الأمريكي تدرك بوضوح أن الكثير مما تفعله الولايات المتحدة في اليمن يساعد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهناك قلق كبير بشأن ذلك». وأضاف: «مع ذلك، فإن دعم الإمارات والمملكة العربية السعودية ضد ما تعتبره الولايات المتحدة توسعًا إيرانيًا له الأولوية على محاربة القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وحتى على تحقيق الاستقرار في اليمن»[24].

بالتزامن مع التقارير الدولية كانت صنعاء تكشف من وقت لآخر عن علاقة كبيرة بين التنظيمات الإرهابية والتحالف، واستعانة التحالف بعناصر القاعدة وداعش في كثير من معاركه، ومنها الصّوَر والوثائق التي نُشرت في أغسطس 2020 بعد تطهير قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية منطقة يكلاء بمحافظة البيضاء من عناصر القاعدة وداعش، حيث أظهرت الصور والوثائق حجم الدعم السعودي الذي كان يقدم لعناصر القاعدة وداعش، وهو عبارة عن أموال سعودية وأجهزة تصوير واتصالات حديثة وجدت في مواقع عناصر «القاعدة وداعش»، إلى جانب مواد غذائية مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة، ومنها منح حج مجانية من مركز الملك سلمان للعام 1439هـ ـ 2018. كما كشف جهاز الأمن والمخابرات التابع لصنعاء في الـ 6 من مارس 2021 معلومات دقيقة وهامة عن تنظيم القاعدة وأمرائها، ومعسكراتها والذي شمل أدق التفاصيل عن تحركاتهم من حيث المأوى، والبيوت، والمزارع التي يتواجدون فيها داخل محافظة مأرب ويقاتلون إلى جانب قوات التحالف[25].

بعد تكوين التحالف للمجلس الرئاسي، وجد التحالف أنه مضطر إلى استبعاد

التنظيمات التكفيرية وعدم استيعابها في أي كيان بشكل رسمي، رغم أن هناك من يقول أن الهدف من ضم عبدالرحمن المحرمي قائد مليشيات العمالقة السلفية في المجلس الرئاسي يأتي في إطار استيعاب التنظيمات التكفيرية المعادية لقوات الجيش اليمني ولأنصار الله، ورغم ذلك هناك من يشكك في جدوى ذلك؛ بحجة أن هناك اليوم على الساحة اليمنية العديد من التنظيمات والكيانات المتطرفة التي لا يمكن جمعها في إطار واحد، وعلى هذا جاء الحراك الأخير لتنظيم القاعدة في حضرموت وفي أبين، ففي 14 أبريل تمكن 10 أعضاء من تنظيم «القاعدة» من الفرار من أحد المعتقلات في محافظة حضرموت جنوب شرقي اليمن، حسبما نقلت وكالة «سبوتنيك» عن مصدر محلي. والتي ذكرت أن من بين الفارين سبعة من القياديين البارزين، وقد فروا من السجن المركزي في مدينة سيئون ثانية أكبر مدن محافظة حضرموت الواقعة على بعد 321 كم شمال مدينة المكلا مركز المحافظة[26].

عقب ذلك حذر سياسيون جنوبيون، من سقوط مناطق الوادي والصحراء بحضرموت بيد تنظيم القاعدة، كما حدث في المكلا عام 2015، وذلك بعد عملية الهروب الغامضة لعناصر إرهابية بينهم قيادات بارزة في التنظيم، من سجن سيئون المركزي الخاضع لسيطرة جماعة الإخوان.

من الواضح جدًا، أن هذا المجلس لن يستمر كثيرًا على واجهة المشهد، ليس لمجمل تلك التناقضات والأسباب السابقة وحسب، وإنما للتداعيات البالغة التي تفرضها صنعاء على واقع المواجهة مع قوى التحالف، والتي تدفع الأخيرة تلقائيا للتخلص من جميع فصائلها، ومحاولتها البراءة منها، للحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي، في ظل عجزها وجميع القوى الغربية المساندة للتحالف، عن مواجهة التطورات الحربية الفائقة لقوات صنعاء[27].

موقف صنعاء

لم تتأخر صنعاء في إعلان موقفها من مجلس القيادة الرئاسي الذي شكله التحالف عقب الإعلان عن تشكيل هذا المجلس، حيث صرّح رئيس الوفد الوطني

المفاوض محمد عبدالسلام، بأن «هذه الإجراءات التي عملها تحالف العدوان لا علاقة لها باليمن ولا بمصالحه، ولا تمت للسلام بأي صلة، وإنما تدفع نحو التصعيد من خلال إعادة تجميع ميليشيا متناثرة متصارعة في إطار واحد يخدم مصالح الخارج ودول العدوان».. مشيرًا إلى أن «طريق السلام معروف لو كانوا جادين، وهو وقف العدوان، وفك الحصار، وإخراج القوات الأجنبية، ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن الحوار السياسي في أجواء مناسبة»، مؤكدا عدم شرعية هذا الإجراء الصادر من جهة غير شرعية ولا تملك أي صلاحية لا دستورية ولا قانونية ولا حتى شعبية[28].

المجلس الرئاسي وصعوبة الميدان

بعد مرور أكثر من شهرين على تشكيله تحت شعار توحيد صفوف التيارات الموالية للتحالف السعودي- الإماراتي، يشهد «المجلس الرئاسي» تصدّعات داخلية عزّزتها الزيارة التي أجراها رئيسه، رشاد العليمي، وأعضاءه إلى الرياض وأبو ظبي نهاية شهر أبريل الماضي. وفشل العليمي في تحقيق رغبات أعضاء المجلس الذين لا يزالون جميعهم «نواباً للرئيس»، فيما يتّخذ بعضهم قرارات منفردة لا تخضع للنقاش داخل «الرئاسي». وفي عدم انعقاد المجلس بكامل أعضائه. فعضو المجلس فرج البحسني، غادر عدن ولم يَعُد إليها. ومثله، لا يزال العضو المحسوب على حزب «الإصلاح»، سلطان العرادة، متغيّباً عن اجتماعات المجلس، بسبب وجوده في مدينة مأرب.

ووفقاً لمصادر ديبلوماسية، فإن غياب نائب الرئيس، عيدروس الزبيدي، الذي يسيطر على مدينة عدن ويتحكّم بملفّها الأمني عبر القوات المنضوية في إطار «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي لأبو ظبي، ناتج عن خلافات داخل «الرئاسي». هذه الخلافات البينية عزّزت أزمة الثقة التي تعيشها القوات الموالية لكلٍّ من الإمارات والسعودية، وزادت من حدّة الانقسام الأمني والعسكري في المحافظات الخارجة عن سيطرة صنعاء. وعلى الرغم من إعلان مجلس العليمي توحيدَ صفوف القوات المسلّحة الخارجة عن إطار «الشرعية» ودمْجها في إطار

القوات التابعة لوزارة الدفاع، إلّا أن الخلافات والصراعات تصاعدت في صفوفها في عدد من المحافظات الجنوبية، كمحافظتَي الضالع وشبوة اللتين شهدتا، أخيراً، تصادماً عسكريّاً بين تيّارات موالية لـ«التحالف»[29].

ليس الانتقالي وحده من يرفض خلطة الدمج المرتقبة، فحتى الإصلاح الذي أعلن على لسان قائد فصائله في تعز، حمود المخلافي، بقاء ما وصفها بـ«المقاومة» موازية لما يصفه بـ«الجيش»، وكذا قوى أخرى جنوبية وشمالية، كالمقاومة الجنوبية التي يقودها شلال شائع وغيرها[30].

في المشهد العام لا يجد المتابع صعوبة في اكتشاف زيادة اتساع رقعة الخلافات داخل منظومة الحكم الجديدة الموالية للتحالف جنوب اليمن، وتتعمق أكثر، وفي محاولة لرأب الصدع وإعادة ترتيب صفوفها جاءت العديد من المحاولات الإقليمية والدولية، فخلال النصف الثاني من مايو، شهدت عدن -التي يفترض أنها «عاصمة مؤقتة» للسلطة الجديدة- حراكًا دوليًا وإقليميًا، برز بوصول دبلوماسيين هولنديين وسفير بريطانيا، وقبله قائد قوات التحالف في عدن يوسف الشهراني، وكل التحركات تنبئ بمدى حجم الأزمة التي وصل إليها شركاء المجلس الرئاسي، خصوصا وأنها تأتي في أعقاب الإرهاصات التي خلفتها ذكرى الوحدة اليمنية وكادت تحول عدن إلى ساحة مواجهات بين فرقائها.

الآن تبدو علاقة أعضاء المجلس الرئاسي، أعلى سلطة موالية للتحالف في عدن، في طريق مسدود.. فأربعة من أعضاء المجلس يقاطعون جلساته، أبرزهم عيدروس الزبيدي المتواجد في عدن، ناهيك عن فرج البحسني، وسلطان العرادة اللذان سبق وأن غادرا احتجاجًا على طرح مقترحات إزاحتهما من مناصب محافظي أهم المحافظات النفطية، أضف إلى ذلك عثمان مجلي، العضو الاحتياطي في المجلس، وقد هجر عدن مبكرا وعاد إلى فندقه في القاهرة.

لكن الأخطر الآن، هو الصراع المحتدم بين أقوى تكتلات المجلس المدعومين إماراتيًا، ممثلة بطارق صالح والانتقالي، فالأول الذي تعرض مقر إقامته لاقتحام وتمزيق علم اليمن خلال الإعداد لإقامة الاحتفال الوطني بعيد الوحدة، والذي قال خلال لقاء جديد مع العليمي بأن استعادة عدن أولى من صنعاء، وهو بذلك

يشير إلى ضرورة إخراج الانتقالي من المدينة كشرط للتوافق، والانتقالي يدفع بكل ثقله لإخراج طارق من عدن، حتى وصل الأمر لاقتحام منزله رغم أن الكفة الإماراتية تتأرجح نحو دعم كفة طارق.

هذه التحولات في المشهد تأتي قبيل انتهاء هدنة الشهرين وتجديدها لشهرين قادمين، والتي اتخذتها السعودية وأطراف إقليمية أخرى كفرصة لإعادة ترتيب وضعها بعد فشل 8 سنوات من الحرب والحصار على أمل استئناف التصعيد خلال الفترة المقبلة، لكن المعطيات على الأرض تشير إلى أن التحالف يتجه نحو مأزق جديد مع بروز مؤشرات حرب جديدة بين أتباعه جنوب البلاد وهو ما قد يفضي في نهاية المطاف لسقوط آخر معاقله جنوبًا[31].

السيناريوهات المتوقعة

الاستشراف لما سيكون عليه الوضع في اليمن وبرؤية مجردة، تجعل القارئ يستنتج أن الاستقرار يبدو صعبًا للغاية، وعند الأخذ بمجريات تشكيل المجلس الرئاسي والطريقة التي أفرزته، والتركيبة التي شكلته، والتخندقات والتقاطعات الإقليمية والدولية التي تبحث عن مصالحها بمعزل عن مصلحة اليمن، كل ذلك يجعل اليمن أمام مخاطر وتهديدات وتحديات مستمرة ستفرز واحدًا من خمسة سيناريوهات، هي:

السيناريو الأول: هناك من يقول بأن المجلس الرئاسي سيتمكن من تجاوز كل الصعوبات والتحديات، وبأنه سينجح في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ووفقا لهذا سيكون هناك دولة قوية في المناطق الخاضعة له، وسيعمل على التوصل إلى حل نهائي مع القوى الوطنية في صنعاء سلما أو حرباً، ومرجعهم في هذا التفاؤل أن المجلس قد ضم كل القوى اليمنية ولم يستبعد أحد، وثانيها هو الدعم الخارجي الإقليمي والدولي الذي يحظى به المجلس.

السيناريو الثاني: يرى بأن المشهد سيستمر على ما هو عليه من تردٍ في الخدمات الأساسية، ومزيد من الانهيار الاقتصادي واستمرار تدخل الأطراف

الإقليمية والدولية بالشأن الداخلي للتأثير على مجريات الأحداث لصالحها، وتصاعد الصراع بين القوى السياسية المشكلة للمجلس، مما يقود إلى انهيار المجلس وتشكيل تحالفات جديدة.

السيناريو الثالث: يرجح أن القوى المشكلة للمجلس ستعجز، وسيرافقها الفشل في أغلب الملفات، ولن يكون لها القدرة على الاستجابة لمتطلبات التغيير التي كانت سببًا في وجودها في هذا المجلس، وعدم قدرتها على تقديم جوامع عامة تنضوي تحتها كل القوى العسكرية المشكلة في المجلس، إضافة إلى استمرار تدخل الأطراف الإقليمية، ستتطور الأمور إلى عنف مسلح بين العديد من هذه القوى العسكرية، وسيسمح ذلك لظهور خلايا تنظيم القاعدة النائمة أو التي تم تنويمها مؤقتًا من قبل أطراف إقليمية ودولية، وسينتج عن ذلك فوضى كبيرة وخيمة العواقب.

ووفقا لهذا، قد تتكرر مشاهد الصراع التي عاشتها القوى الجنوبية في ثمانينيات القرن الماضي من الصراع والتصفيات والحرب التي عرفت بالحرب بين الطغمة والزمرة، كما ستشهد صنعاء هروب العديد من قيادات تلك القوى وستكون القوى الوطنية المستفيد الأول.

السيناريو الرابع: تفكك التحالف بين القوى المشكلة في المجلس، وعمل كل طرف على تثبيت سيطرته على ما لديه، فيعمل الانتقالي على السيطرة على عدن وما حولها، كما سيعمل فرج البحسني على السيطرة على حضرموت والمهرة وإعلانها إقليم، وسيحظى بحماية من قبل القواعد الأمريكية والبريطانية المتواجدة هناك، كما سيعمل طارق صالح على تعزيز نفوذه في الساحل الغربي وأجزاء من تعز وإعلانها إقليم، وسيحظى بحماية كاملة من الأمريكيين والإسرائيليين، كما ستعمل قوات الإخوان على إعادة سيطرتها على شبوة وبعض الأجزاء التي تسيطر عليها قواتها في حضرموت.

السيناريو الخامس: يكون العامل الأساسي في هذا السيناريو هو الخارج، ويرى بأن أي اختلال في قواعد اللعبة الإقليمية والدولية بين السعودية والإمارات من جهة، وواشنطن وإيران من جهة أخرى، هذا سيدفع قوات الجيش اليمني

إلى استكمال تحرير محافظة مأرب أولا، واستكمال عملية التحرير لكل الأراضي اليمنية، ومحاولة الانتقالي الانقضاض على عدن وطرد المجلس الرئاسي، هذا السيناريو سيعيد تجربة 2015 مع الفارق في التحالفات الجديدة التي ستنشأ والتي ستمتد شمالًا وجنوبًا لمواجهة الجيش اليمني والانتقالي في آن واحد، وسيحدد نتائج المواجهة بين الأطراف الداخلية والخارجية المنتصر[32].

خاتمـــــة:

جاء مشروع التحالف في عزل عبدربه منصور هادي وتشكيل مجلس قيادة رئاسي خارج إطار الترتيبات الدستورية والأطر القانونية وقواعد المرحلة الانتقالية، ورغم ذلك يمكننا القول أن هذا يعكس التغييرات التي فرضها الجيش واللجان الشعبية على الأرض، وكذلك التوافق بين السعودية والإمارات ووكلائهما من القوى السياسية والعسكرية لتقاسم السلطة والنفوذ في المحافظات التي تقع خارج نطاق سلطة صنعاء، إلا أن المجلس الرئاسي سيحاول التمسك بالدعم الخليجي والإقليمي والدولي لمواجهة قوات صنعاء.

بدورها ترى القوى الوطنية بصنعاء في المجلس أداة جديدة من أدوات التحالف؛ لبسط النفوذ والسيطرة ومحاولة لتوحيد الكيانات الموالية للتحالف، وأن هذه الخطوة تحتم عليها استكمال مشروع التحرير، واستغلال الأجندات المتباينة والمتناقضة لأعضاء هذا المجلس، للمناورة سواء في المجال السياسي والتوصل إلى تسويات، أم في المجال العسكري وإعادة رسم الخارطة اليمنية وفقًا للأجندة التي ترفعها صنعاء.

قائمة المراجـــــع:

1 - آسيا العيتروس، اليمن: نهاية مهمة رئيس في المنفى، رأي اليوم، https://www.raialyoum.com/

2 - لقمان عبدالله، إزاحة هادي: حين تتملّص الرياض من حربها، صحيفة الأخبار اللبنانية، https://www.al-akhbar.com/

3 - رضوان العمري، دول التحالف ترتب عملاءها بـ"مجلس رئاسي" الخبر اليمني، https://alkhabaralyemeni.net/

4 - حسين زيد بن عقيل، قرار تشكيل مجلس رئاسي في اليمن أو الاعتراف بالهزيمة، رأي اليوم، https://www.raialyoum.com/

5 - الشاهد برس، صحيفة أمريكية: السعودية نجحت في جمع شتات اليمنيين بإنشاء مجلس حرب 12 إبريل 2022م https://alshahedpress.net/

6 - نائب الرئيس الزبيدي يكشف أمام الصحفيين عن المدة الزمنية لتحرير صنعاء، والاتجاه صوب كل شبر، نافذة اليمن :

https://yemen-window.com/posts/140086

7 - الشاهد برس، مرجع سابق.

8 - عباس السيد، تحالف العدوان والخطة « ج » صحيفة الثورة اليمنية السبت ، 9 أبريل 2022 http://althawrah.ye/archives/738378

9 - موقع المشهد اليمني الكشف عن التحدي الحقيقي أمام السعودية في اليمن بعد إعلان المجلس الرئاسي، https://www.almashhad-alyemeni.com/

10 - خـــــروج هادي من المعادلة ومجلس رئاســـــي يتولى السلطة - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/17394

11 - المجلس الرئاسي الجديد في عدن.. حاجة يمنية أم مخرج طوارئ خلفي للسعودية، صلاح السقلدي موقع شبوة برس، https://shabwaah-press.info/news/79224

12 - هل ينجح السفير آل جابر في تدجين رئيس وأعضاء المجلس الرئاسي؟، هنا عدن، https://hunaaden.com/index.php

13 - صفحة الدكتور محمد رفعت بتويتر،

https://twitter.com/DrMahmoudRefaat

14 - بي بي سي عربي، اليمن: ماذا، ومن وراء تشكيل المجلس الرئاسي؟ وما هي التحديات أمامه؟ https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61038971

15 - تعز اليوم، محذرا من فتحها ثغرة لاعتراف دولي بالحوثي. مصدر سياسي: المجلس الرئاسي يواجه معضلة في شرعيته، https://taiztoday.net/

16 - نقل السلطة في اليمن إلى مجلس رئاسي: سياقاته وانعكاساته السياسية والميدانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies

17 - صفحته الشخصية لمحمد عبد السلام في تويتر،

https://twitter.com/abdusalamsalah/photo

18 - هشام الكاف، سبعة ملاحظات حول قرار إعلان المجلس الرئاسي في اليمن، صحيفة رأي اليوم، https://www.raialyoum.com/

19 - هشام الكاف، صحيفة رأي اليوم، مرجع سابق.

20 - صنع في السعودية: مخاطر فرض مجلس رئاسي - تقرير اليمن، أبريل/ نيسان 2022 - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/april-2022/17775

21 - المجلس الرئاسي .. نظرة من الداخل، البوابة الإخبارية اليمنية،

https://yemnews.net/index.php/news

22 - مجلس رئاسي ثماني في اليمن هل يغير المعادلة على الأرض، جمال بن ماجد الكندي، رأي اليوم، https://www.raialyoum.com/

23 - لقمان عبدالله، إزاحة هادي: حين تتملّص الرياض من حربها، مرجع سابق

24 - المسيرة نت ينشر نص ترجمة تحقيق وكالة اسوشيتدبرس بشأن صفقات سرية لتحالف العدوان مع القاعدة في اليمن، https://www.almasirah.news/

25 - وكالة الصحافة اليمنية، التحالف والجماعات الإرهابية في اليمن.. صفقات تعاون برعاية أمريكية، http://www.ypagency.net/

26 - معظمهم قياديون بارزون.. فرار 10 من أفراد «القاعدة» من سجن في اليمن، روسيا اليوم، https://arabic.rt.com/

27 - حلمي الكمالي، كيف فشلت السعودية في تثبيت مجلس العليمي، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

28 - صفحته الشخصية في تويتر، https://twitter.com/abdusalamsalah/photo

29 - المجلس الرئاسي إلى أين.. هل هناك خلافات في بنيته الأساسية؟ 18 مايو، موقع حيروت الإخباري، https://hayrout.com/

30 - شبح الهيكلة يهدد مستقبل الرئاسي، البوابة الإخبارية اليمنية 29 مايو 2022م https://yemnews.net/index.php/reports/2022-05-29-08-22-53

31 - قرارات للعليمي تعمق الخلافات داخل الرئاسي – تقرير، البوابة الإخبارية اليمنية، 24 أيار 2022، https://yemnews.net/index.php

32 - عادل الشجاع، السيناريوهات المتوقعة لليمن في ظل الصراع داخل المجلس الرئاسي- موقع هنا عدن https://hunaaden.com/news71770.html

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774